العدد(1346) السنة السادسة-السبت (18) تشرين الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كامل شياع ومعركة الحياة الثقافية الديمقراطية والإنسانية في العراق !

كاظم حبيب
المانيا

لم تكن الطلقات النارية الكثيفة التي أصابت رأس وقلب المثقف الديمقراطي العراقي الصديق كامل شياع عفوية ولا عبثية , بل كانت موجهة , هادفة ومعنونة إلى كل مثقفات ومثقفي العراق الديمقراطيين , إلى كل الذين يحملون في رؤوسهم وعلى أكتافهم فكراً حراً ومشروعاً ثقافياً ديمقراطياً , مشروعاً لنشر وتعميم الحياة الثقافية المدنية الحرة والديمقراطية , وإلى كل السياسيات المثقفات والسياسيين المثقفين الذين يمارسون السياسة الديمقراطية بخلفية ثقافية مماثلة ويمارسون نفس دور المثقف في السياسة العراقية , إلى كل هذه النخبة الخيرة والمعطاءة وجهت رسالة التهديد والوعيد هذه. إنها طلقات موجهة للجميع ومؤجلة مؤقتاً.

وحالما نكبنا باستشهاد الزميل كامل شياع ارتفعت أصواتنا عالياً وقدمنا احتجاجاتنا وسودنا الصفحات حزناً عليه وعلى الثقافة العراقية التي فقدت واحداً من أبرز وأخلص الملتزمين بها والمدافعين عنها والمحشدين لانتصارها في العراق. وتم الاحتفال التأبيني بأربعينيته في العراق وبريطانيا وهولندا وألمانيا والولايات المتحدة والسويد ...الخ . ويتمنى الإنسان أن لا تهدأ الأصوات التي انطلقت ولا تخفت مطالبة الحكم وأجهزة الشرطة والقضاء العراقي بالتحقيق لمعرفة القتلة الأوباش.

كان الأوباش أعداء الإنسان ، وهم يقدمون على ارتكاب هذه الجريمة البشعة ومثيلاتها ، يدركون خمس مسائل جوهرية ، وهي:

١ . أن اغتياله سيثير ضجة كبيرة في بداية الأمر ، ثم تهدأ وتتراجع وتختفي إلى حين ارتكاب جريمة جديدة أخرى مماثلة.

٢ . وأن هذه المسألة لن تهم الجميع ، بل ستواجه بالصمت من قبل أولئك الذين لا يؤيدونه في الفكر وفي وجهة الثقافة ممن هم في الحكومة أم خارجها.

٣ . وأن الجريمة ستضيع كما ضاعت الكثير من جرائم الاغتيال الأخرى لعدد كبير من مثقفي وديمقراطيي واختصاصيي العراق الأوفياء لشعبهم ووطنهم وقضية الديمقراطية في العراق ، ومنهم شاكر الدجيلي أو قاسم عبد الأمير عجام أو السيدة المعملجي أو المناضل سعدون وغيرهم كثيرون.

٤. وأن هذه الجريمة ستدفع بالكثير من الناس إلى التراجع والكف عن الاندفاع من أجل نشر الثقافة الديمقراطية الحرة في العراق وتخفف من نضالها ضد الفكر السياسي الطائفي والعنصري المقيتين.

٥ . وأن القوى السياسية التي تقف في صف الحركة الديمقراطية العراقية الواسعة ، وليس لحزب بعينه ، التي ينتمي إليها الشهيد كامل شياع ، ستوقف الضجة الإعلامية بشأن استشهاده بعد الأربعينية ، لأنها لا تريد أن «تفسد!» المناخ الحواري أو التعاوني في ما بين القوى المشاركة في الحكم ، وأنه ليس الأول ولن يكون الأخير من شهداء الحركة الديمقراطية العراقية. وربما القتلة يمارسون العملية السياسية ويقتلون في وضح النهار في آن واحد.

يصعب على من عرف العزيز الغالي كامل شياع وعلى من عمل معه أو عرف مضامين مشروعه الديمقراطي الذي تبناه وترك الإقامة في أجواء الهدوء والسكينة وقرر وضع نفسه في خضم الحياة السياسية العراقية المعروفة بكل تفاصيلها ، أن يقبل بهذا المنطق واحتمال التوجه صوب السكوت على الجريمة البشعة ، تماماً كما حصل مع الصديق الغالي شاكر الدجيلي الذي غيب في سوريا.

صحيح لم يكن كامل القتيل الشهيد الأول ولن يكون الشهيد الأخير. ولكن هذا هو بالضبط هو مربط الخيل الذي أشدد عليه ، هذه هي نقطة الضعف التي يستثمرها الأعداء ويوغلوا في ارتكاب جرائمهم البشعة. فالسكوت وعدم المطالبة يعني الإعلان عن الهزيمة أمام المجرمين ويعني بدء القتلة بارتكاب جرائم أخرى ، إذ لا ملاحقة لهم ولمن يقف خلفهم.

ليس من قتل المثقف الديمقراطي العراقي كامل شياع يتبع قوى الجريمة المنظمة العادية أو أنه من المجرمين الاعتياديين بأي حال ، بل هو قاتل يمثل في ممارسته القتل ويجسد مضمون وأساليب أيديولوجية معينة وسياسة معينة ، ولا يمكن القبول بأي تفسير آخر.

كلنا نعرف بأن كاملاً كان مراقباً وملاحقاً في حركته ومرصوداً في خطواته من قبل قوى معينة ينبغي العمل على كشفها والكشف عن ابعادها الفكرية والسياسية والثقافية المحلية والإقليمية.

أرى بأن من واجب المثقفات والمثقفين ومن واجب السياسيات والسياسيين من ذوي الخلفية الثقافية الحرة في العراق وفي الخارج أن يتضامنوا معاً وينسقوا في ما بينهم بشأن الخطوات والإجراءات التي يفترض اتخاذها بهذا الصدد لضمان ملاحقة المجرمين ووضع حد للأغتيال السياسي في العراق :

١ . الاتفاق على تشكيل لجنة موسعة من المحامين العراقيين لمتابعة موضوع جريمة قتل الشهيد كامل شياع والكشف عن القتلة واسباب القتل.

٢ . نشر المعلومات التي تتوفر حول اغتياله بهدف تنوير الرأي العام العراقي بما جرى من جهة ، والحصول على مساعدة الناس في الكشف عن القتلة ومن يقف خلفهم من جهة أخرى.

٣ . متابعة الحكومة في ما اتخذته من إجراءات بشأن استشهاد مستشار وزارة الثقافة العراقية ونشر خطواتها على الرأي العام العراقي.

٤ . دعوة منظمات حقوق الإنسان واللجنة التابعة للأمم المتحدة واليونسكو والمنظمات البلجيكية ونقابات المحامين في منطقة الشرق الأوسط لمطالبة الحكومة العراقية والقضاء العراقي بالتحقيق بمقتل كامل شياع.

٥. مطالبة الحكومة العراقية بتوفير الحماية المناسبة ، وبالاتفاق مع اتحاد الأدباء ونقابة الصحفيين ، لمثقفات ومثقفي العراق ومنهم كل العاملين في الإعلام العراقي، خاصة وأن هذا المجال الحيوي قد فقد الكثير من الناس الطيبين خلال الأعوام الخمسة المنصرمة.

٦. دعم جهود الدكتور حيدر سعيد لإنشاء مرصد كامل شياع بما أنيطت به من مهمات.

إن مثل هذه الإجراءات على بساطتها يمكنها المساهمة بتوفير حد مناسب من ضمانة ملاحقة المجرمين القتلة وإعلامهم بأن الحق لا يضيع ما دام خلفه مطالب ، وأنها ربما تساعد على تأمين جو أفضل لتوفير الحماية وعدم السكوت عن الجرائم التي ترتكب في العراق.

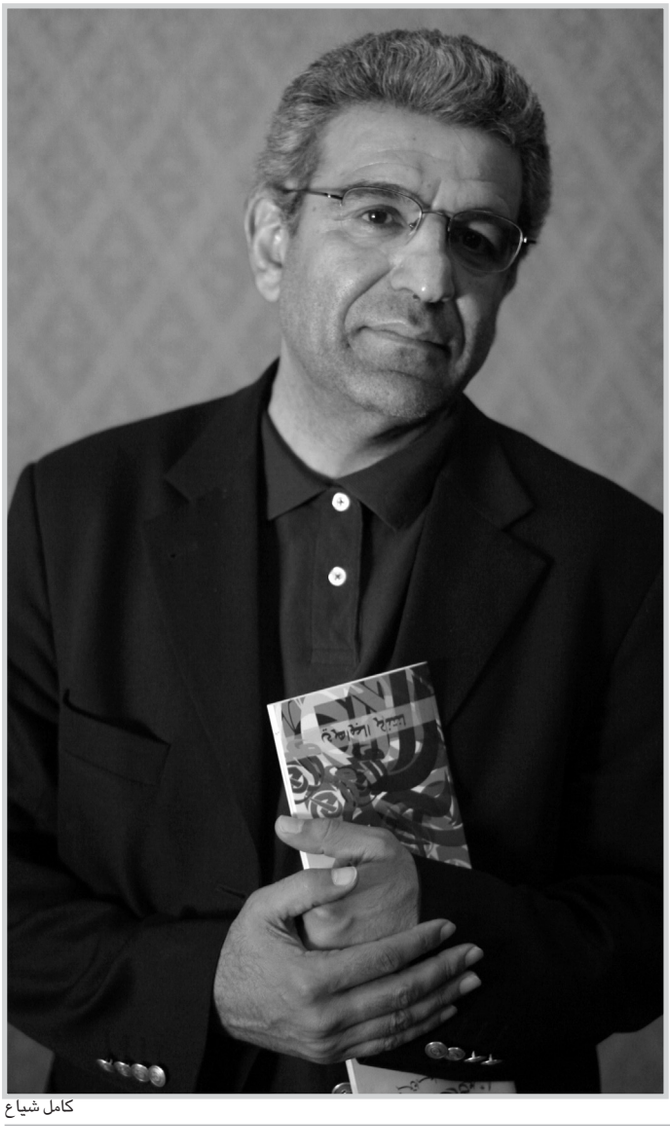
كامل شياع

مـــستقبل «منـــتـــدى المـــســـتـــقبل» .. مـــرة أخـــرى

هاني الحوراني
الاردن

مبرر العودة الى مناقشة الآفاق المستقبلية لصيغة «منتدى المستقبل» التي ولدت من رحم قمة قادة الدول الصناعية الثماني وعدد من دول المنطقة في سي آيلند/ جورجيا (حزيران ٢٠٠٤)، تلك القمة التي تمخضت عن إعلان التزام الدول الصناعية بدعم برامج الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير (العالم العربي وإيران والباكستان وأفغانستان وتركيا) – نقول مبرر هذه العودة هو استعداد دولة الامارات العربية المتحدة لتضييف الدورة الخامسة لمنتدى المستقبل في تشرين الأول(أكتوبر) الحالي، وعقد منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي قبل ذلك في دبي، في أواسط هذا الشهر.

فمن باب التذكير والاستدراك نشير الى أن منتدى المستقبل الرابع الذي كان مقرراً أن يعقد في العاصمة اليمنية صنعاء في أواخر العام الماضي، أجّل من دون الاعلان عن موعد انعقاده اللاحق. ولم يلبث أن ألغي في ضوء الأزمة الدبلوماسية التي وقعت بين الولايات المتحدة والحكومة اليمنية، على اثر نقل اقامة جمال بدوي المحكوم بتفجير المدمرة الحربية الأميركية «كول» من السجن إلى منزله. وقد سيقت في حينه مبررات أخرى للتأجيل، وهي ضيق الفترة الزمنية الفاصلة ما بين انعقاد منتدى المستقبل، بحضور وزراء خارجية الدول الصناعية الكبرى الثمانية (G٨)، وبين عودتهم من مؤتمر أنابوليس الذي ضيفته الولايات المتحدة، والخاص بإحياء عملية السلام ما بين الفلسطينيين والاسرائيليين في ٢٧ تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٧. وبهذا المعنى فإن منتدى المستقبل الذي سيعقد على المستوى الوزاري في دبي/ الإمارات العربية المتحدة هذا الشهر هو الدورة الرابعة وليست الخامسة له.

لقد أثار ضعف اهتمام الدول الصناعية الكبرى بمتابعة عقد منتدى المستقبل الرابع، واستجابتها التلقائية للموقف الأميركي المحتج على الحكومة اليمنية، تكهنات مشروعة للاعتقاد بأن صيغة منتدى المستقبل تلفظ أنفاسها، وأنها استنفدت أغراضها، فهل يشكل عقد دورة جديدة للمنتدى المذكور في العاصمة الاماراتية تبديداً للشكوك والتكهنات عن المستقبل الغامض لهذا المنتدى الدولي – الاقليمي الذي ترعاه واشنطن؟

لقد كان تحليلنا المتشائم بشأن مستقبل «منتدى المستقبل» (راجع «الغد» ٢٠٠٨/٢/١٧) نابعاً بالأساس من أن الاندفاعة الأميركية وراء نشر الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط (اقرأ «العالم العربي») قد فقدت زخمها الفعلي، ومبررها العلني، أي احتلال العراق وتقويض نظامه السابق، والمساعدة على بناء نظام سياسي جديد قائم على التعددية والديمقراطية يقدم «النموذج والمثل الصالح للمنطقة». وقد تجلى فقدان الزخم هذا، برغم تأكيدات الادارة الأميركية على عكس ذلك، في تراخي نبراتها الانتقادية لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، وصمتها عن تزوير الانتخابات البرلمانية التي وقعت مؤخراً في عدد من بلدان المنطقة، وعودة الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة الى تشديد قبضتها القمعية ضد القوى المعارضة.

والواقع أن الدول الصناعية الأخرى، ممثلة في الدول الأوروبية الكبرى واليابان وروسيا ليست أقل حماساً من الولايات المتحدة لترجمة سياساتها تجاه المنطقة بلغة براجماتية تخدم مصالحها الاقتصادية أولاً، وتعزز علاقاتها بالنظم السياسية القائمة. وبهذا المعنى فإنها أكثر سعادة لتراجع الولايات المتحدة عن سياسة التبشير بالديمقراطية والاصلاح في دول الاقليم.

لم يتحول منتدى المستقبل، الذي انعقد أول مرة في المغرب عام ٢٠٠٤، الى إطار مؤسسي ثابت، وليس له سكرتاريا ولا حتى موقع رسمي على الشبكة العنكبوتية، وبات أكثر فأكثر مجرد ملتقى سنوي لوزراء خارجية الدول الصناعية الكبرى وحكومات المنطقة، لتبادل الخطب والمراجعة الدورية لبرامج الاصلاح في المنطقة، والتي تم تقاسم المسؤولية عنها بين دول الشمال الصناعي (الراعية) ودول الجنوب الشرق أوسطية (المنفذة) فيما يشبه نظام المقاولة. وفي هذه الغضون كان المؤتمر الموازي لمنظمات المجتمع المدني لدول المنطقة، ينعقد سنوياً، لكنه تحول إلى منبر للشكوى من استمرار الأحوال على حالها، من ازديادها سوءاً.

والواقع أن التطورات الدولية والاقليمية التي وقعت في الفترة ما بين دورة صنعاء المؤجلة ودورة أبو ظبي الوشيكة لا تساعد على تلمس رؤية متفائلة لمستقبل «منتدى المستقبل». ومن هذه التطورات:

– اضطراب العلاقة بين الدول الصناعية الكبرى (G٨)، ولا سيما بعد «التمرد» الروسي الأخير، الذي جاء عنوانه الرئيسي في التدخل العسكري في جورجيا قبل أشهر، وتلاه سلسلة من التحديات و»تظاهرات القوة» التي أبدتها روسيا في عدد من المجالات الحيوية والأقاليم الجغرافية عبر العالم، ما أثار مخاوف تجدد «الحرب الباردة» ما بين روسيا والولايات المتحدة وحلف الأطلسي.

ورغم أن ألمانيا وفرنسا سارعتا، كل على حدة، الى احتواء التمرد والاحتجاج الروسي، وعدم تحويله الى انفصال كامل ونهائي عن الغرب، إلا أن الاضطرابات في العلاقات الدولية قد تترجم نفسها على صعيد صيغة اللقاءات الدورية لقادة الدول الصناعية الكبرى التي كانت تقتصر على دول سبع (G٧) ثم وُسِعَت بضم روسيا الى هذه الصيغة. فهل تستمر روسيا في «نادي الكبار» أو تخرج منه، ويعود الى اطاره السابق نادياً للدول الصناعية السبع؟

– كما فجرت، من ناحية ثانية، أزمة السيولة المالية والأزمة الائتمانية في الولايات المتحدة، والتي تركت آثارها الانتشارية السلبية على أسواق أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، أزمة ثقة غربية (وعالمية) في رجاحة وسلامة القيادة الأميركية للاقتصاد العالمي، كشفت وجود تشكك عميق ورفض مبدأي لفلسفة الرأسمالية الأنجلو سكسونية، ولليبرالية المفرطة التي أطلقت العنان للمضاربة والمقامرة ولحركة «الأموال الساخنة»، من التحول الى مصدر تهديد جدي للنظام الائتماني الأميركي والعالمي.

فهل الدول الصناعية الثماني الكبرى قادرة على العمل معاً لمواجهة هذه الأزمة؟ وهل لديها الرغبة والقدرة المماثلة للاهتمام بالشرق الأوسط والاصلاح فيه، في الظروف الراهنة، في الوقت الذي تعجز فيه عن إطفاء الحرائق في «بيوتها الداخلية» هي؟ ثم هل بقي في خزائنها فوائض مالية لدعم برامج الاصلاح في الشرق الأوسط، أو أن أولويات الانفاق ستكون لصالح برامج اعادة الثقة في اقتصادياتها، وإعادة بناء ما دمرته الأزمة المالية ومنع انتقالها الى داخل الاقتصاد الحقيقي أو الاقتصاد العيني؟!

– ان انتقال الرئاسة الأميركية خلال الأسابيع القليلة المقبلة الى رئيس جديد، سوف يفتح الباب واسعاً أمام اعادة تقييم شاملة لكل السياسات الأميركية، ومنها السياسات والبرامج الخاصة بالشرق الأوسط، التي كانت احد عناوين فشل ادارة الرئيس بوش. وقد تكون هذه المراجعة أكثر شمولية وجذرية اذا ما فاز المرشح الديمقراطي باراك أوباما.

ولذلك فإن مستقبل «منتدى المستقبل»، وكذلك مبادرة الولايات المتحدة لدعم الاصلاح في الشرق الأوسط (MEPI) سوف يكونان معلقين على نتائج عملية التقييم هذه. وهو ما سوف يأخذ بعض الوقت قبل أن تتبلور حصيلته والاستنتاجات المبنية عليه.

–أما على صعيد المنطقة (الشرق الأوسط والعالم العربي في مركزه) فقد لوحظ خلال العامين الأخيرين أن الحكومات العربية استخلصت من تراجع العزيمة الأميركية على نشر الديمقراطية ودعم الاصلاح في المنطقة مزيداً من الجرأة على اعتماد سياسات مفرطة في قمع المعارضة أو تطويقها، وفي اعتماد تشريعات تحد من الحريات العامة، ومن هامش حركة المجتمع المدني، في ظل صمت أمريكي وغربي عموماً. كما تعددت سبل تكيف حكومات المنطقة مع حالة التراجع وفقدان الصدقية السياسية الأميركية، تبعاً للأحوال في بلدانها وموازين القوى فيها. وبذلك لم يعد ممكناً الحديث عن سياسات عامة تجاه المنطقة من جانب الولايات المتحدة والغرب، بل لم يعد ممكناً ممارسة ضغوط جدية على أنظمة المنطقة لتذكيرها بالتزاماتها تجاه الاصلاح، وهو ما أثر موضوعياً على وضعية المعارضات العربية وحركة منظمات المجتمع المدني التي باتت أكثر عرضة للملاحقات والضغوط الرسمية.

إن جملة هذه التطورات لا تلقي فقط ظلالاً من الشك على استمرارية «منتدى المستقبل»، وإنما تملي أيضاً على منظمات المجتمع المدني، والتي ستلتقي في مؤتمر مواز في دبي، قبل أيام من انعقاد المنتدى، ضرورة التوقف أمام هذه المتغيرات الدولية والاقليمية، والاسراع في بلورة استراتيجية فعالة لها في مواجهة الظروف الصعبة المتوقعة خلال السنوات القليلة المقبلة. وقد يكون في مقدمة عناصر هذه الاستراتيجية بلورة استقلاليتها السياسية والفكرية والتنظيمية عن الإطار الحاكم لفلسفة منتدى المستقبل، والبحث عن سبل استدامتها، بالاعتماد على مبادراتها ومواردها الذاتية والمصادر المحلية والاقليمية البديلة، ومراجعة علاقاتها بالأنظمة الحاكمة التي باتت تتطلب مزيجاً من العمل التفاوضي والحشد المجتمعي والتحرك على مستوى الشارع، لممارسة مزيد من الضغوط الجماهيرية على الحكومات.

مؤتمر اقتصادي .. من الارشيف